مجلس النواب

ملحق شهري يصدر عن الدائرة الاعلامية

بالتعاون مع جريدة « الصباح »

عدد خاص

Wed. 20 Mar. 2024 Issue No. 14 الأربعاء 20 آذار 2024 العدد 14

مجلس النواب يحتفي بذكرى مرور مئة عام على تأسيس أول مجلس نيابي عراقي

اقرأ في صفحات ملحق مجلس النواب

لجنة التخطيط الاستراتيجي والخدمة الاتحاديَّة تواصلُ دورها الرقابي لمتابعة المشاريع الخدميَّة 02

لجنة المرأة والأسرة والطفولة تواصلُ إجراءاتها لإنضاج القوانين الداعمة للأسرة والطفل 03

القانونيَّة النيابيَّة: قانون المساعدة القانونيَّة سيسهمُ في سيادة القانون وتحقيق العدالة الاجتماعيَّة 06

الأقاليم النيابيَّة تواصلُ جهودَها لتعديل قانون المحافظات وسنّ قوانين أخرى تسهمُ في تحسين الواقع الخدمي 07

تضمنت استضافة وزراءٍ ورؤساء هيئات والفريق المعني بالبرنامج الحكومي

لجنة التخطيط الاستراتيجي والخدمة الاتحاديَّة تواصلُ دورها الرقابي لمتابعة المشاريع الخدميَّة

زهراء فليح

ضمن توجهات لجنة التخطيط الاستراتيجي والخدمة الاتحاديَّة الرقابي، ومتابعة عمل الوزارات والمؤسسات التنفيذيَّة، عقدت اللجنة عدة اجتماعات استضافت فيها عدة جهات منها الفريق المعني بالبرنامج الحكومي المكلف من قبل رئيس الوزراء، فضلاً عن غالبيَّة وزراء الحكومة والملاكات المتقدمة فيها بالإضافة الى أمين ومحافظ بغداد.

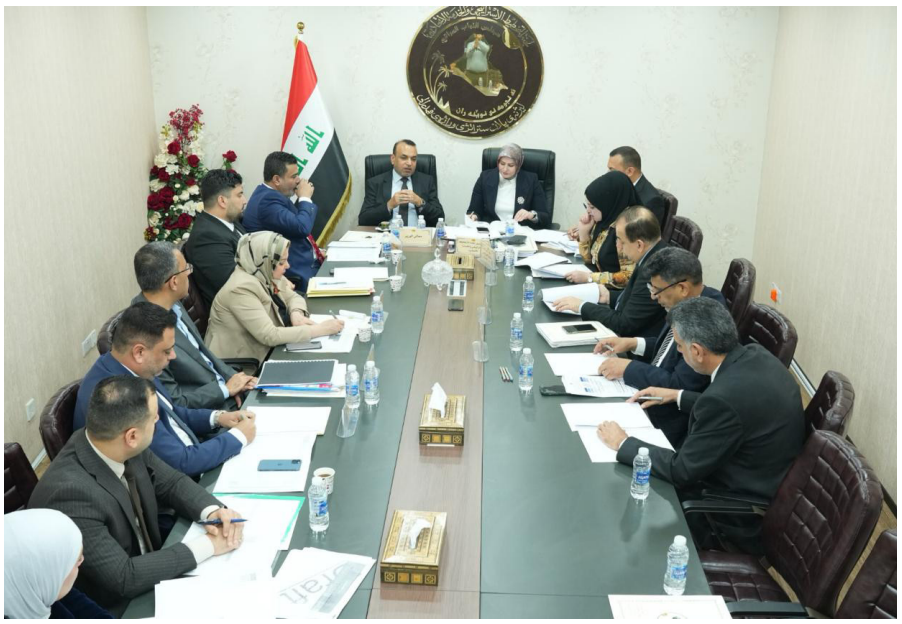

وناقشت اللجنة في هذه الاستضافات جميع تفاصيل المشاريع سواء المستمرة أو المتلكئة، فضلاً عن التقرير النصف سنوي الأول والثاني (2023 – 2025) وفقاً للمنهجيَّة والإجراءات والملخص الإجمالي للبرنامج الحكومي وجداول القطاعات في هذه الوزارات العاملة على التنفيذ، ومجموع الإجراءات التنفيذيَّة التي تستهدفها هذه الوزارات في برنامجها الوزاري في إطار البرنامج الحكومي الذي يعدُّ الخطة الواقعيَّة للوزارات، كذلك الجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات كافة في سياق المسؤوليَّة التضامنيَّة لهيكل الحكومة بجميع مفاصلها ووفقاً للأولويات وعلى رأسها مكافحة الفساد والحد من هدر المال العام.

وقالت رئيس لجنة التخطيط الاستراتيجي النائب ليلى التميمي: إنَّ «هذه الاستضافات تهدفُ الى تحليل وتقويم المشاريع والخروج بتوصياتٍ ذات أهميَّة عالية لتصحيح المسارات والنظر بأسباب الحيود وبطبيعة ومضمون الإجراءات التنفيذيَّة المطلوبة في الوزارات والجهات ذات العلاقة لضمان توافقها مع المبادئ الحاكمة على الأداء العام وما توجبه مهمات كل وزارة ومرفق عام حسب القوانين والأنظمة النافذة لتقديم أفضل الخدمات ولرفع المستوى المعيشي للمواطن وتعزيز ثقته بمؤسسات الدولة والتي تعدُّ ضرورة فرضتها الظروف التي سبقت تشكيل الحكومة وما انبثق عنه من قيودٍ تشمل مجموعة من القطاعات الخدميَّة والاقتصاديَّة والأمنيَّة للتخفيف عن كاهل العراقيين وتحسين مستوى المعيشة باعتماد متطلبات التنمية الشاملة». وفي السياق ذاته استضافت اللجنة هيئة الاستثمار الوطنيَّة ورؤساء الهيئات في المحافظات لمطابقة وقياس نسب الإنجاز وأسباب التلكؤ بالمشاريع، فضلاً عن البرنامج الحكومي وبحث تقدم المشاريع الاستثماريَّة لمحافظة بغداد والمحافظات، وأسباب التأخر والمعرقلات، وخطط الهيئة الوطنيَّة للاستثمار وخطط المحافظات المستقبليَّة بهدف تلبية المتطلبات بما يرسمُ آليات ناجعة ونافعة تصبُّ في مصلحة المواطن والصالح العام. كما اجتمعت اللجنة بديوان الرقابة الماليَّة، ورئيس مؤسسة الشهداء ورئيس وأعضاء منظمة الشركاء الدوليين وجهاز الإحصاء في وزارة التخطيط، ورئيس صندوق التنمية العراقي ورئيس صندوق المحافظات الأشد فقراً، والهيئة العليا للتعداد العام للسكان في العراق والمعنيين في الوزارات بإدارة عقارات الدولة وتشكيلات ممثلة وتابعة لمعهد المدققين الداخلي المعتمد، للنظر بالشؤون المتعلقة بالدين العام. تجدر الإشارة الى أنَّ المعهد المعتمد المذكور هو أحد تشكيلات نقابة المحاسبين العراقيين ويلعب دوراً مهمَّاً في مجالي الرقابة والتدقيق المالي.

جولات ميدانيَّة

تتابع لجنة التخطيط الاستراتيجي والخدمة الاتحادي من خلال الزيارات والجولات التفقديَّة مع رئيس وأعضاء مجلس الخدمة العامة الاتحادي سلامة إجراءات تعيين حملة الشهادات العليا والطلبة الأوائل وإدراجها ضمن فقرات الموازنة العامة الاتحاديَّة، والاستيضاح عن أعداد المتقدمين للتعيين وعدد الدرجات الوظيفيَّة المستحدثة وأعداد المتقدمين على الوظائف المتاحة وعدد المتقدمين المقبولين والمتقدمين المرفوضين ودواعي وأسباب الرفض سواء من حملة الشهادات العليا (ماجستير، دكتوراه) أو (الدبلوم أو البكالوريوس)، والأوائل على الكليات والجامعات وآليَّة توزيع الدرجات بين الوزارات وما يثبت أنْ يكون التوزيع ملائماً وعادلاً حسب حاجة الوزارة الفعليَّة الحقيقيَّة والاختصاص، ومعالجة بعض الحالات للمتقدمين للتعيين الذين لم تظهر أسماؤهم بسبب (الكودات)، و تأخر إرسال أو المصادقة على شهاداتهم، كما وتفقدت لجنة التخطيط الاستراتيجي والخدمة الاتحاديَّة النيابيَّة دوائر وأقسام وتشكيلات المجلس واطلعت على عملها، علاوة على الاطلاع على كيفيَّة إدخال البيانات والمعلومات بالنسبة للمتقدمين للتعيين وطريق ترحيل هذه البيانات.

جلسات الاستماع

وتتجه اللجنة الى انضاج وتدارس التعديلات وفق الحاجات والمستجدات والتطورات التي أفضت لها الاجتماعات والاستضافات مع جميع الوزارات والجهات القطاعيَّة، وأكد النائب محمد البلداوي نائب رئيس اللجنة أنَّ «لجنة التخطيط تتابع وتبحث في استضافاتها الخطط للمشاريع الاستراتيجيَّة المقترحة والتعديلات التي توجبها الحاجة، فضلاً عن عجلة التقدم والتطور لنصوص القوانين»، مشيراً الى أنَّ «اللجنة تدفع بعجلة تحديث وتكييف النصوص بما يخدم ترسيخ النظام وتلبية احتياجات المواطن والقضايا الوطنيَّة العليا».

وتلخصت الحركة في الجانب التشريعي والوظيفة السياسيَّة؛ ابتداءً من جلسات استماع بشأن قياس أثر التشريع التي اتخذت قانون التقاعد الموحد العام أنموذجاً ذا الرقم 9 لسنة 2014 ، وقانون الخدمة المدنيَّة الاتحادي، وقانون الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافيَّة، ومشروع قانون يُعنى بإدارة المصادر للثروات، ومشروع قانون التعديل الحادي والعشرين لقانون الملاك ذي الرقم 25 لسنة 1960، وطبيعة وسبل تنسيق وارتباط قسم الملاك في وزارة الماليَّة ومجلس الخدمة العامة الاتحادي، فضلاً عن الحلقة الحواريَّة المتخصصة بشأن ترسيم الحدود مع دولة الكويت، إذ أوصت لجنة التخطيط الاستراتيجي والخدمة الاتحاديَّة بضرورة تعزيز الموقف القانوني على جميع الأصعدة والمستويات لدعم فريق التفاوض العراقي وتسليحه بجميع متطلبات العمل؛ من أدلة ومستندات وخرائط وقرائن وحقائق تاريخيَّة وفنيَّة مع مراعاة التعامل الدولي والذي ذهب إليه فقهاء القانون في المنازعات القانونيَّة للنظر من قبل التحكيم أو القضاء الدوليين، فضلاً عن الجانب السياسي الذي يتطلب تسوية من خلال المفاوضات المباشرة والمساعي الحميدة وجهود المنظمات الدوليَّة لتلافي خسارة العراق أجزاءً مهمَّة من أراضيه ومياهه كانت جزءاً من ثرواته قبل 1990، فضلاً عن ملف مكافحة الفساد المالي والإداري واسترداد الأموال ومقدار المبالغ المستردة مقارنة بالخسائر التي تكبدها العراق على إثر خسارة دعاوى مع أطراف في دول أخرى تعاقد معها العراق في ظل سوء إدارة تلك العقود وضعفها وأهميَّة المضي تشريعياً باتجاه تفعيل التحكيم، فضلاً عن ملف أملاك العراق في عهد النظام السابق، وتسلمت لجنة التخطيط خططاً آنيَّة واستراتيجيَّة، وتعديلات لمشاريع القوانين الخاصة بالوزارات ضمت قضايا تعنى بالتنمية والفقر والمناخ وتمكين المرأة والشباب والمصالحة والتعايش السلمي بعد الإرهاب وتحرير الأرض، فضلاً عن استراتيجيَّة للخمسين عاماً القادمة لمقترح صندوق دعم المشاريع الإروائيَّة في العراق.

عقدت سلسلة من الاجتماعات والاستضافات المتواصلة مع عدة جهات محليَّة ومنظمات دوليَّة

لجنة المرأة والأسرة والطفولة تواصلُ إجراءاتها لإنضاج القوانين الداعمة للأسرة والطفل

بسام بولس

منذ بداية الفصل التشريعي الحالي، عقدت لجنة المرأة والأسرة والطفولة برئاسة النائب دنيا الشمري رئيس اللجنة وحضور عددٍ من السيدات النائبات، سلسلة من الاجتماعات والاستضافات المتواصلة مع عدة جهات محليَّة ومنظمات دوليَّة لمناقشة مهام اللجنة وإنضاج عملها التشريعي لا سيما مشروع قانون حماية الطفل المزمع تشريعه من قبل مجلس النواب.

وشملت اجتماعات اللجنة النيابيَّة التي عقدت بمقرها، استضافة ممثلة عن منظمة اليونسيف الدوليَّة لبحث سبل إنضاج مشروع قانون حماية الطفل والتطرق الى مقترح تعديل المادة (٥٧) من قانون الأحوال الشخصيَّة.

وأكدت رئيس اللجنة أثناء الاستضافة، أهميَّة إيجاد التشريعات المسؤولة عن حماية الأطفال وفق مبدأ المصلحة العليا للطفل والأسرة مع الأخذ بنظر الاعتبار طبيعة البيئة الاجتماعيَّة العراقيَّة، داعية المنظمة الدوليَّة الى تقديم المساعدة للجنة في عملها التشريعي.

وفي ذات الموضوع، استضافت لجنة المرأة والأسرة والطفولة برئاسة النائب دنيا الشمري وحضور النائبتين نور نافع وهند العباسي، وفداً من منظمة تجديد العراق للتنمية والتطوير شريك الأمم المتحدة.

تشريعات تخدم كيان المرأة والأسرة

ولفتت النائب دنيا الشمري الى «سعي لجنة المرأة والأسرة والطفل لسن تشريعاتٍ تخدم وتعزز كيان المرأة والأسرة وحمايتها من المشكلات التي تعصفُ بالمجتمع»، معربة عن «أملها باعتماد آلياتٍ للتعاون والتواصل المشترك لتقديم الدعم للنائبات من خلال مشاركتهنَّ في الورش التدريبيَّة والاستفادة من التجارب المتقدمة لرفع قدراتهنَّ في تشريع القوانين».

وتطرق وفد المنظمة الى الآليَّة المتبعة بعملها ومنها تنفيذ الخطة الوطنيَّة الثانية للقرار الأممي ١٣٢٥ مع عدة وزارات لتطوير القدرات البشريَّة، بينما أبدى أعضاء الوفد الاستعداد لفتح آفاق التعاون مع مجلس النواب لدعم الأجندات الخاصة بتطوير قدرات المرأة في المجال النيابي.

مشروع قانون حماية الطفل

وعقدت لجنة المرأة والأسرة والطفولة اجتماعاً حضره ممثلون عن دواوين الأوقاف السنيَّة والشيعيَّة والديانات الأخرى لمناقشة مشروع قانون حماية الطفل لإنضاج مواده بشكلٍ يعالج المشكلات التي يعاني منها المجتمع.

وركز الاجتماع على كيفيَّة تشريع القانون بما يضمن معالجة ظواهر عمالة الأطفال والتسول والاتجار بالبشر وغيرها، فضلاً عن الاستماع للملاحظات والمقترحات المقدمة من ممثلي الأوقاف الدينيَّة المتعلقة بمشروع قانون حماية الطفل، كما شدد المجتمعون على أهميَّة إجراء التعديلات اللازمة ووضع عقوباتٍ رادعة في القانون. ومع استمرارها بعقد الاجتماعات المتعلقة بمشروع قانون حماية الطفل، تعمل لجنة المرأة والأسرة والطفولة على دراسة مشروع قانون الهيئة العليا لتمكين المرأة من أجل إدراجه على جدول أعمال جلسات مجلس النواب للقراءة الأولى.

القضاء على التسول وعمالة الأطفال

وضمن الفصل التشريعي الحالي، استضافت لجنة المرأة والأسرة والطفولة وفداً من منظمة سيد المختصة بحقوق المرأة والطفل والأقليات لمناقشة سبل تعزيز حقوق الطفل وفي مقدمتها مشروع قانون حماية الطفل.

وأكدت رئيس اللجنة النائب دنيا الشمري في الاستضافة «ضرورة القضاء على ظواهر التسول وعمالة الأطفال وعدم زجهم في النزاعات المسلحة والعشائريَّة، فضلاً عن الابتزاز الالكتروني»، مشيرة الى الحاجة لتشريع القوانين ذات المنفعة للأطفال لبناء جيلٍ صالحٍ متحضرٍ يسهمُ في بناء البلد.

وتطرق وفد المنظمة الى الحديث عن موضوعات حماية الطفل والعنف الأسري والاتجار بالبشر والابتزاز الالكتروني ودور الأيتام في المحافظات.

وفي كانون الثاني الماضي، اجتمعت لجنة المرأة والأسرة والطفولة بوفدٍ من مفوضيَّة حقوق الإنسان لمناقشة تهيئة متطلبات تشريع قانون حماية الطفل ودعوة المفوضيَّة والجهات المعنيَّة في إبداء الملاحظات والمقترحات على مسودة القانون من أجل التحضير لرفعه الى القراءة الثانية. وفي ذات الاجتماع، لفتت رئيس اللجنة الى تقديم مقترح للسيد وزير التربية بتخصيص حضانة للأطفال في أبنية المدارس، داعية الى أنْ يخضع المقترح الى دراسة مستفيضة من أجل خدمة حقوق الطفل.

وتواصل لجنة المرأة والأسرة والطفولة عملها بشكلٍ دوري من خلال عقد اللقاءات مع الشركاء والمنظمات الدوليَّة والمحليَّة لبحث سبل التعاون في مجال تقديم المساعدة في التدريب والدعم خاصة إنضاج مشروعات القوانين بما يلبي تطلعات ومهام اللجنة النيابيَّة.

مجلس النواب يحتفي بذكرى مرور مئة عا

في الذكرى المئة لتأسيس أول مجلسٍ نيابي عراقي، وتحتَ شعار (المجلس النيابي إرادة شعب)، أقام مجلس النواب العراقي يوم الأحد 10/ 3 / 2024 احتفاليَّة استذكر فيها تشكيل أول برلمانٍ عراقي منتخبٍ بعد كتابة الدستور وإقامة نظام ملكي دستوري سنة 1924.

علي جعفر الهاشمي

أبرز ما جاء في كلمة السيد رئيس مجلس النواب بالنيابة

استهل الحفل الذي أقيم في القاعة الكبرى بمبنى المجلس بتلاوة آياتٍ من الذكر الحكيم بحضور فخامة رئيس الجمهوريَّة والسيد وزير التخطيط ممثلاً عن السيد رئيس مجلس الوزراء والزعماء وقادة الأحزاب السياسيَّة والسيدات والسادة رؤساء وأعضاء مجلس النواب الحاليين والسابقين وممثلين للبعثات الدبلوماسيَّة في العراق.

رحب السيد رئيس مجلس النواب بالنيابة محسن المندلاوي بالحضور في كلمة ألقاها، مبيناً أنَّ «هذه المناسبة تعبّر عن تمسّك شعبنا بمبادئ الديمقراطيَّة ودوره في الحياة السياسيَّة وتجسّد عَراقة الحياة النيابيَّة في بلدنا»، مشيراً الى أنَّ «العمل النيابي في العراق عبر المئة عام الماضية مثّلت انعكاساً للوضع السياسي والاجتماعي»، وأضاف المندلاوي أنَّ العام 2003، شهد خلاصَ بلدنا وشعبنا من النظام البعثي الدكتاتوري والتوجه إلى ترسيخ القيم الديمقراطيَّة، وممارسةُ رافقتها عناية المرجعيَّة العليا في النجف الأشرف متمثلةً بسماحة آية الله العظمى السيد السيستاني (دام ظله)، ورفضها إدارةَ البلد بقانونٍ مؤقتٍ مشرّعٍ من سلطةٍ غير منتخبةٍ وبإشراف المحتل».

وأكد سيادته أنّ «السلطة التشريعيَّة متمثلةً بمجلس النواب تجعلنا أمام التزام دائم بثنائيَّة المسؤوليَّة والفخر وأنَّ المسؤوليَّة كبيرة تجاه شعبنا وتضحياته في مواجهة الدكتاتوريَّة وموجهة الإرهاب وهذا ما يحتّم علينا كسلطة تشريعيَّة التعاون والتكامل مع السلطة التنفيذيَّة والسلطة القضائيَّة لتحقيق الأمن والاستقرار وبناء البلد ورفاهيَّة أبنائه».

وأضاف أنَّ احتفالنا بهذه المناسبة يرسخ الدورَ المحوري للسلطة التشريعيَّة بين السلطات الأخرى ومسؤوليتها في تثبيت دعائم الدولة وسيادة القانون»، لافتاً «لا يخفى على الجميع الدور الكبير والمهم لمجلس النواب العراقي في الدفاع عن المصالح العليا للبلد وشعبه وسلطاته ومؤسساته وترجمة جهود أبنائه وطموحاتهم المشروعة»، آملاً بأنْ يستكمل المجلس تلك المسيرة ويترجم تطلعات الشعب تشريعاً وتمثيلاً لإنجاز التنمية الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة».

مقتطفات من كلمة فخامة رئيس الجمهوريَّة

بدوره أوضح فخامة رئيس الجمهوريَّة الدكتور عبد اللطيف رشيد أنَّ الاحتفال اليوم بمناسبة تؤرخ لمرحلة تأسيسيَّة تبعث على الاعتزاز بالإرث السياسي العراقي الكبير، فالمتتبع لتأريخ العراق السياسي المعاصر، يجد أنَّ العراق في مقدمة الدول التي أسست لدستورٍ كان في حينه الأكثر تطوراً وديمقراطيَّة من حيث المبادئ والتأسيس، وضمان الحقوق والحريات، منوهاً إلى أنه قد عمل المؤسسون للحكم الوطني على أنْ يكتب القانون الأساسي العراقي بأيدٍ عراقيَّة، فأسسوا المجلس التأسيسي العراقي سنة 1924

ام على تأسيس أول مجلس نيابي عراقي

لهذا الغرض، والعراق من رواد الدولة الدستوريَّة والتأسيس الدستوري؛ فقد كانت نصوص القانون الأساسي العراقي حاكمة للحياة السياسيَّة العراقيَّة، وتبنى الدستور النظام البرلماني أسلوباً للحكم، وكان الأول في التأسيس للقضاء الدستوري العربي، إذ نصَّ القانون الأساسي على تأسيس محكمة عليا للنظر في دستوريَّة القوانين وتفسير الدستور.

وأضاف فخامته بأنَّ العراق خرج من حقبة النظم الشموليَّة، بعد أنْ رفضَ الشعبُ ظلم الدكتاتور، وعبر عن رفضه للاستبداد في أكثر من انتفاضة، كانت تواجه بالقمع والإبادة حتى امتلأت أرض العراق بجثامين الشهداء، فأثمرت نظاماً ديمقراطياً تجسد في دستور سنة 2005، الذي تبنى النظام البرلماني، بعد سلسلة من الدساتير المؤقتة التي حكمت العراق على مدى نصف قرنٍ من الزمان تقريباً، وتقرر بموجبه مشاركة جميع الأطراف الوطنيَّة العراقيَّة في الحكم ومحاربة التسلط والتفرد في اتخاذ القرارات فقد تمكنت الأنظمة الشموليَّة - ومع شديد الأسف - من تغيير طبيعة الحكم في العراق وتحويل النظام الوطني إلى نظام دكتاتوري عانينا منه لعقودٍ طويلة، داعياً القوى السياسيَّة ومجلسكم الموقر إلى الإسراع في انتخاب رئيسٍ جديدٍ لاستكمال وتشريع القوانين التي تصبُّ في خدمة الوطن والمواطن.

مقتطفات من كلمة ممثل السيد رئيس مجلس الوزراء

من جانبه بين ممثل رئيس مجلس الوزراء وزير التخطيط الأستاذ محمد تميم بأنَّ العراق أول من بدأ بالنظام الدستوري الديمقراطي منذ الحضارة السومريَّة وتأسيسها للجمعيَّة التي هي عبارة عن مجلس الشيوخ ومجلس الشعب، ما يدلُّ على أنَّ تأسيس أول مجلس نيابي عراقي عام 1925 هو امتدادٌ حضاري، مؤكداً أنَّ العمل النيابي في العراق اليوم يواجه العديد من التحديات منها اقتصاديَّة واجتماعيَّة، فضلاً عن مواجهة الإرهاب، مبيناً أهميَّة إنجاز مقترحات ومشاريع القوانين التي تخدم الشعب العراقي، وكلنا ثقة بأنَّ السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب ساعون لذلك.

وأضاف السيد ممثل رئيس مجلس الوزراء بأنَّ الحكومة ملتزمة بتنفيذ برنامجها الحكومي الذي صوت عليه مجلس النواب، مشيداً بمواقف مجلس النواب الداعمة للحكومة، الأمر الذي سهّل المضي في تنفيذ الكثير من المشاريع، وقد تحققت نسبُ إنجازٍ مهمَّة في تلك المشاريع، التي تهدف الى النهوض بمستوى الخدمات وتحسين مستوى حياة المواطنين العراقيين.

وتخلل الحفل عرضُ فيلمٍ وثائقي يسرد قصة إنشاء تأريخ المجالس النيابيَّة في العراق. كما أقام المجلس على هامش الاحتفاليَّة معرضاً للصور يوثق العمل النيابي لمجالس النواب العراقيَّة في العصر الحديث.

رؤساء المجلس النيابي بعد العراقي من عام 2003

وقد تعاقب على رئاسة مجلس النواب بعد عام 2003 رؤساء كان أولهم السيد محمود المشهداني ومن ثم السيد إياد السامرائي ومن بعده السيد فؤاد معصوم (بالنيابة)، ومن ثم السيد أسامة النجيفي وتلاه السيد سليم الجبوري ومن بعده السيد محمد الحلبوسي، واليوم يرأس المجلس السيد محسن المندلاوي (بالنيابة).

لمحة تاريخيَّة

وقد دعا الدستور العراقي الذي كتب سنة 1924 إلى تأسيس برلمان من مجلسين (مجلس النواب ومجلس الشيوخ)، ويتم انتخاب مجلس النواب بناءً على حق الاقتراع للمؤهلين، بينما يعين مجلس الشيوخ (مجلس الأعيان) من قبل الملك، ثم مرّت المجالس النيابيَّة بتغيرات حسب الأنظمة الحاكمة ابتداءً من النظام الملكي ومن ثم الجمهوري وصولاً للنظام البرلماني الحالي الذي أسس بعد عام 2003.

ويعدُّ مجلس النواب العراقي الحالي هو الهيئة التشريعيَّة والرقابيَّة لجمهوريَّة العراق ويتألف من النواب المنتخبين من قبل مواطني العراق، ونصابه حالياً (329) مقعداً، يختصُّ بتشريع القوانين الاتحاديَّة والرقابة على أداء السلطة التنفيذيَّة وانتخاب رئيس الجمهوريَّة وتنظيم عمليَّة المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدوليَّة بقانون يسنُّ بأغلبيَّة ثلثي أعضاء مجلس النواب، بالإضافة إلى تنفيذ بقيَّة الصلاحيات والمهام المناطة بالمجلس والمدرجة في المادة الواحدة والستين (61) من الدستور العراقي.

يتكون مجلس النواب من عددٍ من الأعضاء بنسبة مقعدٍ واحدٍ لكل مئة ألف نسمة من نفوس العراق ويتمُّ انتخاب الأعضاء عن طريق الاقتراع العام السري المباشر، وتكون مدة الدورة الانتخابيَّة للمجلس أربع سنوات تقويميَّة، تبدأ بأول جلسة له وتنتهي بنهاية السنة الرابعة، ويجري انتخاب مجلس النواب الجديد قبل خمسةٍ وأربعين يوماً من تأريخ انتهاء الدورة الانتخابيَّة السابقة.

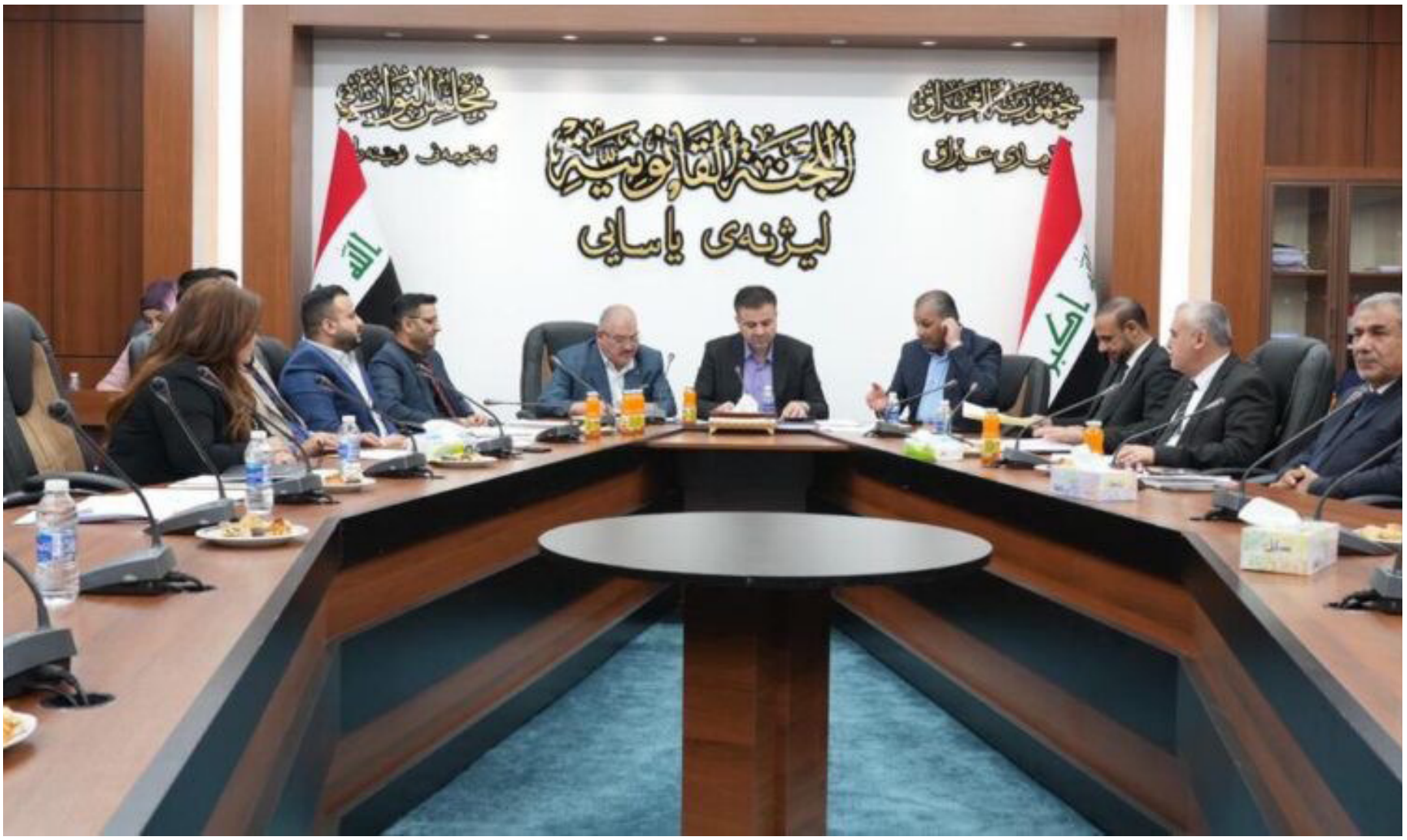

القانونيَّة النيابيَّة: قانون المساعدة القانونيَّة سيسهمُ في سيادة القانون وتحقيق العدالة الاجتماعيَّة

أكدت اللجنة القانونيَّة، أهميَّة تشريع قانون المساعدة القانونيَّة في تعزيز سيادة القانون وتحقيق العدالة الاجتماعيَّة، بينما أشارت الى أنّه سيُساعد على ضمان حصول جميع المواطنين على المساعدة القانونيَّة اللازمة، بغض النظر عن قدرتهم الماليَّة.

رائد علي

وصوت مجلس النواب بجلسته الرابعة من فصله التشريعي الأول للسنة التشريعيَّة الثالثة من الدورة الانتخابيَّة الخامسة برئاسة السيد محسن المندلاوي رئيس مجلس النواب بالنيابة وحضور 167 نائباً على مشروع قانون المساعدة القانونيَّة بالمجمل.

وبينت اللجنة القانونيَّة أنَّ قانون المساعدة القانونيَّة يشمل التوعية بالحقوق الدستوريَّة والقانونيَّة وإجـراءات التمتع بها وضمانات ممارستها وتقديم المشورة القانونيَّة إضافة الى التسوية الوديَّة بين أطـراف النزاع إضافة الى التمثيل أمام المحاكم والجهات الأخرى.

وأضافت اللجنة أنَّ القانون يهدف الى دعم حقوق الفئات المشمولة بأحكام هذا القانون من خلال تمكينهم من اللجوء الى القضاء للوصول الى حقوقهم والدفاع عن مصالحهم، فضلاً عن إعداد دليلٍ للمساعدة القانونيَّة والقضائيَّة يتضمن تعريف المواطن بحقوقه الدستوريَّة والقوانين.

فتح مراكز قانونيَّة

وفي السياق نفسه، أشارت اللجنة الى أنَّ "القانون سيتضمن فتح مراكز قانونيَّة على مستوى شُعبٍ في كل المحافظات والنواحي والأقضية"، مبينة أنَّ "أعمال هذه المراكز ليس تقديم استشارة قانونيَّة فقط، بل التوكل بالقضايا وتوفير محامين يترافعون للمواطنين مجاناً لحين حسم القضيَّة، وهذا سيشمل فئاتٍ كثيرة من المواطنين، لافتة الى وجود ممثلٍ لنقابة المحامين داخل الهيئة المشكلة وفتح هذه المراكز القانونيَّة سيكون باستشارة مع نقابة المحامين، معتبرة أنها "ستمثل بوابة لخلق فرص عملٍ لكثيرٍ من المحامين الذين لا يمتلكون فـرص عملٍ، وستكون هـذه المـراكـز ممولة من الدولة وستعتمد على الكثير من المحامين وخريجي القانون".

استحصال حقوق المواطن

وتابعت أنه "مع إقرار القانون سيكون من السهل على المواطنين الذين تعرضوا للا بتزاز الإلكتروني النفاذ إلى المحاكم لغرض استحصال حقوقهم"، مبينة أنَّ "هناك موانع مـاديَّة لبعض الفئات تمنعهم من الوصول إلى المحاكم، وبسبب عدم معرفتهم بكيفيَّة استحصال الاستشارة القانونيَّة لذلك مركز المساعدة القانونيَّة الذي سيتشكل بموجب هذا القانون سيوفر فرصة لاستحصال حقوقهم".

وأكـدت اللجنة القانونيَّة، أنَّ قانون المساعدة القانونيَّة سيعمل على إشاعة قيم العدل والقانون ويساعد الأشخاص الذين ليس لديهم المقدرة الماليَّة مـن تحمل نفقات التقاضي والمشورة القانونيَّة.

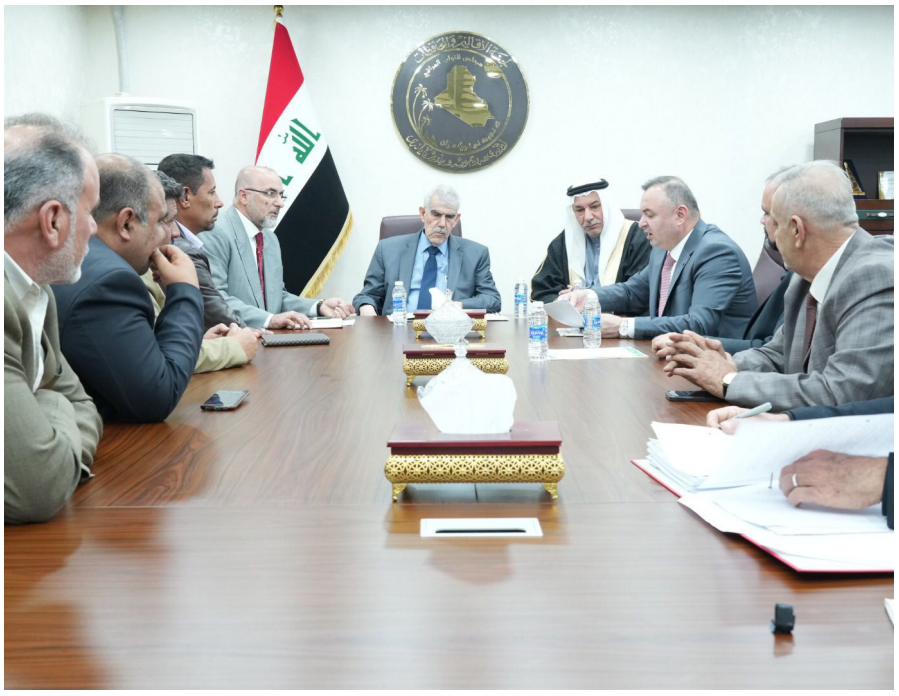

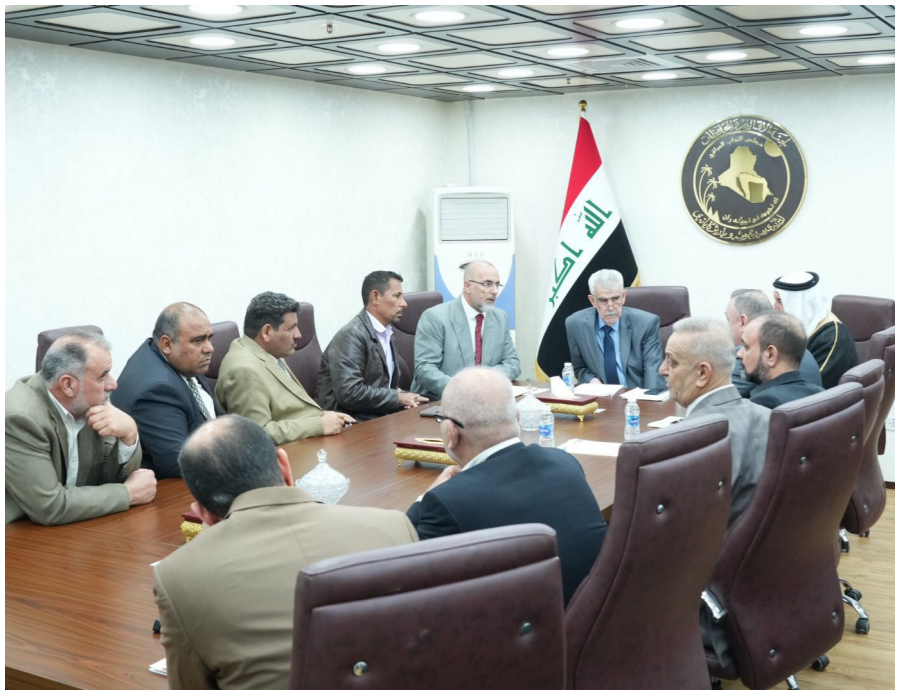

الأقاليم النيابيَّة تواصلُ جهودَها لتعديل قانون المحافظات وسنّ قوانين أخرى تسهمُ في تحسين الواقع الخدمي

عمران عباس

تسعى لجنة الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم برئاسة النائب خالد حسن الدراجي إلى تعديل قانون المحافظات رقم (21) لسنة 2008 وعددٍ من القوانين التي تهتم بالواقع الخدمي للمحافظات، واستضافة المعنيين للاستماع الى آرائهم بشأن التعديلات المقترحة على بعض المواد وإعادة صياغتها للخروج بصيغة مشتركة بشأنه، إضافة الى تنظيم عمل المحافظين والمجالس المحليَّة وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، وتقوم اللجنة بممارسة دورها الرقابي والتشريعي من خلال مناقشتها مجموعة القضايا منها ما يتعلق بتقييم أداء المحافظين وفقاً للنظام الداخلي لمجلس النواب، ووضع برنامج مكثف لزيارة المحافظات للاطلاع على احتياجاتها والمعوقات التي تواجهها.

تشريع القوانين

وشرعت اللجنة بدراسة مجموعة من القوانين المهمة التي تنظم عمل المحافظات والأقضية والنواحي والدوائر التابعة لها، من ضمنها تعديل قانون المحافظات رقم (21) لسنة 2008، وقانون التقاعد الخاص بالمختارين، بينما عملت على تقسيم أعضائها حسب محافظاتهم من أجل متابعة العمل، وإعداد تقريرٍ شاملٍ بالمشكلات والحلول والمقترحات المقدمة من قبل السادة الأعضاء، بشأن إصدار مقترح قانونٍ جديدٍ والاتفاق على إرسال كتاب تأكيدٍ للتصويت على قانون استحداث المحافظات بما فيها قانون استحداث محافظة حلبجة.

استضافة المعنيين

وبشأن تعزيز التعاون والتنسيق مع الجهات المعنيَّة بالمحافظات وتحقيق التنمية المستدامة والاستثمار الفعال حددت اللجنة مواعيد لاستضافة الجهات المعنيَّة، إذ بدأت باستضافة هيئة الاستثمار بالتنسيق مع لجنة الاستثمار النيابيَّة في سبيل بحث القطاع الاستثماري في المحافظات وجملة القضايا المتعلقة بها، كذلك وضع آليَّة للإعلان عن المشاريع الاستثماريَّة وتسهيل إجراءاتها وتوفير الحوافز والتسهيلات للمستثمرين، كذلك العمل على استضافة ممثلين عن الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكوميَّة المعنيَّة بالمحافظات لمناقشة سبل تطوير البنية التحتيَّة والخدمات الأساسيَّة والمشاريع الإنمائيَّة فيها.

وتعزيزاً لدورها الرقابي استضافت اللجنة مدير شركة نفط الشمال ومدير كهرباء صلاح الدين وقائممقام قضاء العلم ومدير زراعة القضاء ورئيس الجمعيات الفلاحيَّة فيه، مع استضافة ممثلين عن المجتمع المدني والمنظمات غير الحكوميَّة والقطاع الخاص للاستماع إلى آرائهم والأخذ بعين الاعتبار جميع مقترحاتهم.

الزيارات الميدانيَّة

وأجرت اللجنة مجموعة زيارات ميدانيَّة للمحافظات والأقضيَّة والنواحي برفقة السادة المحافظين بهدف الوقوف على الواقع المحلي والتعرف على احتياجات المواطنين والمشكلات التي تواجههم، ومتابعة تنفيذ المشاريع الخدميَّة والإنمائيَّة والاستثماريَّة في المحافظات وتقييم مدى فاعليتها وجودتها والتأكد من مطابقة تنفيذ المشاريع المنجزة للمواصفات والمعايير المعتمدة، علاوة على تفقد البنية التحتيَّة والخدمات الأساسيَّة في المحافظات والتأكد من سلامتها وكفاءتها ومواجهة التحديات التي تحتاج إلى معالجة في سبيل تحسين الأداء.

وتحرص لجنة الأقاليم الى استمرار التواصل مع المواطنين والاستماع إلى مشكلاتهم ومقترحاتهم وشكاواهم والعمل على حلها بالتنسيق مع الجهات المختصة، وشددت على تشجيع المواطنين على المشاركة في العمليَّة التنمويَّة والاستثماريَّة والتطوعيَّة والتوعويَّة وتعزيز الشعور بالانتماء والمسؤوليَّة والمواطنة الفاعلة.

واختتمت لجنة الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم بالتأكيد على التزامها الراسخ بمواصلة العمل الدؤوب من أجل تعزيز دورها الرقابي والتشريعي، وتقديم خدمات تتلاءم مع تطلعات المواطن العراقي والتشديد على أهميَّة تضافر جهود الجهات المعنيَّة كافة لدعم عملها وتحقيق الأهداف، وخططها في تكثيف الفعاليات التي تُعنى بقضايا الأقاليم والمحافظات وتطوير المشاريع المتعلقة بهذه المناطق فضلاً عن تعزيز التعاون مع الجهات المعنيَّة.

مجلس النواب

الله اكبر

الأربعاء 20 آذار 2024 العدد 14 Wed. 20 Mar. 2024 Issue No. 14

لجنة حقوق الإنسان تقيم الملتقى الوطني الأول للخطة الوطنيَّة لحقوق الإنسان 2021 - 2025

بسام بولص

برعاية السيد محسن المندلاوي رئيس مجلس النواب بالنيابة، أقامت لجنة حقوق الإنسان برئاسة النائب أرشد الصالحي يوم الاثنين 11 / آذار، الملتقى الوطني الأول للخطة الوطنيَّة لحقوق الإنسان 2021 - 2025 في القاعة الدستوريَّة بحضور أعضاء اللجنة ووزيري العدل والهجرة والمهجرين ومستشار رئيس مجلس الوزراء وعددٍ من الشخصيات التنفيذيَّة والقضائيَّة والهيئات الدبلوماسيَّة والأمميَّة.

استهل الملتقى بكلمة للسيد رئيس المجلس بالنيابة قال فيها: إنَّ «حقوق الإنسان قيمة عليا لا يمكن للبشريَّة أنْ تستمرَّ من دون صيانتها وحمايتها»، وأشار الى أنَّ «العراق شهد تحولاتٍ أثرت في واقع حقوق الإنسان منذ مهد الحضارات ومرَّ بمراحل مظلمة كان أبرزها الحكم الدكتاتوري المقبور الذي شهد أبشع صور الانتهاك والتعسف بحقوق الإنسان»،وأضاف «بعد العام ٢٠٠٣ ومع انطلاق فجرٍ جديدٍ تنفس العراقيون الحريَّة يحدوهم الأمل بالديمقراطيَّة وهي ضامنٌ لحقوقهم، بينما كان أكبر التحديات ظهور عصابات داعش الظلاميَّة التي انتهكت حقوق الإنسان على جميع المستويات».

وأكد الرئيس محسن المندلاوي أنَّ «الموقف الرسمي من الدولة العراقيَّة منذ التغيير وحتى الآن كان وما زال مع تعزيز القدرات بواقع حقوق الإنسان»، وأشار الى «حرص رئاسة مجلس النواب بضرورة حسم مجلس المفوضين للمفوضيَّة العليا لحقوق الإنسان والسعي لإشاعة ثقافة حقوق الإنسان والرقابة النيابيَّة على المسؤولين التنفيذيين تطبيقها بالشكل السليم، فضلاً عن حرص المجلس على تنفيذ التزامات العراق المحليَّة والدوليَّة المعززة لحقوق الإنسان».

من جانبه، أوضح النائب أرشد الصالحي أنَّ «عقد الملتقى الأول للخطة الوطنيَّة جاء لدعم خطى رئاسة مجلس النواب ولجنة حقوق الإنسان في تنفيذ التزامات العراق مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي»، ونوه الى أنَّ «اللجنة تسعى الى ترسيخ وحماية حقوق الإنسان من خلال تحويل الالتزامات الدوليَّة الى إجراءات فاعلة ومنتجة، فضلاً عن متابعة وتقييم مستوى تنفيذ الخطة الوطنيَّة لحقوق الإنسان»، داعياً الى «توفير التخصيصات الماليَّة لتنفيذ الخطة كونها تمثل أولويات مجتمعيَّة ومتطلباتٍ إنسانيَّة لمعالجة الانتهاكات التي طالت المواطنين من قبل الإرهاب»، مقترحاً «عقد ملتقيات وطنيَّة وجلساتٍ تشاوريَّة منتظمة مع الوزارات والهيئات الأخرى المعنيَّة بالخطة الوطنيَّة لحقوق الإنسان لمتابعة مستوى التنفيذ والاستجابة ومعالجة التحديات، فضلاً عن مراقبة السياسات الحكوميَّة وإجراءاتها في مضمار الحقوق».

وفي ذات اللقاء استعرض السيد خالد شواني وزير العدل، بنودَ الخطة الوطنيَّة المتعلقة بتنفيذ القرارات الدوليَّة التي انضمَّ العراق إليها، موضحاً أنَّ «دائرة حقوق الإنسان عدت دليلاً ضمَّ التوصيات والمنهاج الخاص بالخطة الوطنيَّة وتوزيعها بين المؤسسات الحكوميَّة»، وأضاف أنَّ «وزارة العدل تسعى الى العمل بفاعليَّة لتعزيز مبادئ حقوق الإنسان وتحسين مكانة العراق في المجتمع الدولي، وعزمها تشريع القوانين المتعلقة بالأحداث والقاصرين والعقوبات البديلة والاهتمام بملف السجون».

بدورها، لفتت السيدة إيفان فائق وزير الهجرة والمهجرين الى مباشرتهم في الوزارة بتنفيذ توصيات الخطة الوطنيَّة الخاصة بالفئات الهشة من النازحين والمبعدين المهجرين عبر إجراءات إعادتهم الى مناطقهم السابقة ومعالجة الآثار التي خلفتها عصابات داعش الإرهابيَّة، ودعت الى «ضرورة تضافر الجهود الحكوميَّة والدوليَّة للمساهمة في مسألة العودة وإغلاق مخيمات النزوح»، ونوهت الى «وجود تحدياتٍ تواجه عمل الوزارة».

كما أوضح مستشار رئيس مجلس الوزراء لحقوق الإنسان السيد زيدان خلف أنَّ «رئيس الحكومة يولي اهتماماً بتنفيذ الخطة الوطنيَّة لحقوق الإنسان ومنها عودة النازحين وتمكين المرأة ودعم الأقليات، فضلاً عن إطلاق مبلغ تعويضات النازحين حسب قرار مجلس الوزراء بمنح 4 ملايين دينار وغيرها من الملفات»، وبين أنَّ «الحكومة ماضية بفتح الوحدات الإداريَّة والدوائر الخدميَّة في قضاء سنجار ومباشرة الأعمال في تهيئة الظروف المناسبة لعودة النازحين الى القضاء».واختتم الملتقى أعماله بقراءة التوصيات والاتفاق على إرسالها الى الوزارات والجهات المعنيَّة للاطلاع عليها.

فريق عمل « مجلس النواب »

محمد أبو بكر
مدير عام الدائرة الإعلامية

أحمد الياسري
معاون مدير عام الدائرة الإعلامية

رائد علي محمد
مدير قسم التحرير والرصد الاخباري

جرجيس العطوان
مدير تحرير الملحق

علي مجيد
الإخراج الفني